أدوات السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة (1990 – 2014) *

الأستاذ الدكتور بتول مطر عبادي **والباحث حسين ماجد ثامر**

جامعة القادسية / كلية الأدارة والاقتصاد

G-mail /husseinmajid9191@gmail.com

المستلخص

تتميز أدوات السياسة المالية بدور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي، تستطيع الدولة أن تحقق خلال أدواتها المختلفة الاستقرار الاقتصادي ، الأمر الذي احتلت فيه هذه السياسة مكانه هامة بأعتبارهاأسلوبا لإدارة الاقتصاديات الوطنية. وبالنسبة للاقتصاد العراقي فانه حظى باهتمام كثير من الاقتصاديين والباحثين وذلك بسبب الظروف المختلفة التي يمر بها الأقتصاد العراقي ، إذ عانى الأقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية عديدة أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام ، وتزايد عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، مما أدى إلى التوجه نحو سياسة اكثر فاعلية تستطيع التأثير في المتغيرات النقدية خصوصاً (عرض النقد الواسع M2)، فضلاً عن تحقيق التناسق بينها وبين السياسات الأخرى وبالأخص السياسة المالية، للوصول للحل الأمثل للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي ، لهذا فأن أدوات السياسة المالية تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي ، وهذا يمثل دعماً لمسيرة هذه السياسة وتعزيز قوة الاقتصاد العراقي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم تطورات أدوات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي ، وتقويم تأثيراتها وصفياً وقياسياً على متغير عرض النقد Ms2.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن أدوات السياسة المالية في العراق ذات تأثير على متغير عرض النقد Ms2 ، وهذا التأثير يفرز نتائج ايجابية أو سلبية على الاقتصاد ككل في ظل الظروف المختلفة التي يمر بها الأقتصاد العراقي .

ومن أجل التحقق من هذه الفرضية فأن هيكل الدراسة قسم إلى اربعة مباحث ، تناول الأول الإطار النظري لإدوات السياسة المالية وعرض النقد والثاني تناول تحليل أدوات السياسة المالية في العراق أما الثالث تناول تحليل تطور عرض النقد في العراق أما الرابع تناول قياس أثر أدوات السياسة المالية في عرض النقد في العراق .

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة " السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة (1990– 2014) ".

The Impact of Fiscal policy instruments in the money supply in Iraq for the period (1990 – 2014) .

Assist prof.Batool Mutar Ebadi(Dr) Researcher Hussein Majid Thamer

Al-qadisiya university

College Administration and Economics

G-mail /husseinmajid9191@gmail.com

Abstract

Characterized instruments of fiscal policy played a major role in influencing economic activity, the state can be achieved through the various tools of economic stability, which is where this policy Boattabarhaosluba occupied an important place for the management of national economies. As for the Iraqi economy, he won attention of many economists, researchers, and because of different circumstances in the Iraqi economy, the Iraqi economy has suffered from many structural imbalances that led to the economic performance of the decline in general, and the growing budget deficit and rising inflation and unemployment, resulting in a trend towards more effective policy can influence the monetary variables, especially (view broad money M2), as well as achieve consistency between them and other policies, particularly fiscal policy, to reach a solution optimized for impact on macroeconomic variables, so the instruments of fiscal policy constitute a system of economic stability, this represents support the march of this policy and enhance the strength of the Iraqi economy in the context of the significant challenges faced by internally and externally.

This study aims to find out the most important developments of fiscal policy tools in the Iraqi economy, and evaluating the effects and descriptive record and the money supply Ms2 variable. The study starts from the premise that the instruments of fiscal policy in Iraq, with an impact on the money supply Ms2 variable, and this effect produces a positive or negative consequences for the economy as a whole under different conditions experienced by the Iraqi economy .

In order to verify this hypothesis, the study structure is divided into four sections, the first dealt with the theoretical framework of the tools of fiscal policy and the money supply and the second dealt with the analysis of monetary policy tools in Iraq and the third dealt with the analysis of the evolution of the money supply in Iraq, while the fourth intake measuring the impact of monetary policy tools in the presentation cash in Iraq .

المقدمة

يحظى موضوع الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن بعناية كثير من الاقتصاديين والباحثين وذلك لما حصل فيه من تغيرات في النظام السياسي والنظام الاقتصادي المبني على المركزية وانتقاله نحو اقتصاد السوق الحر، وتتميز أدوات السياسة المالية بدور كبير في التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، الأمر الذي احتلت فيه هذه الأدوات مكانة هامة بإعتبارها أسلوباً لإدارة الاقتصاديات الوطنية . وقد أخذ مفهوم أدوات السياسة المالية بالتطور تبعا لمراحل التطور الاقتصادي والفكري ولحق به تطور لدورها في النشاط الاقتصادي ، بدءاً من مفهوم الحيادية في الفكر الكلاسيكي والذي امتاز بتوازن الموازنة وعدم حصول أي اختلال فيها ، ثم المرحلة التدخلية في الفكر الكينزي والذي اخرج السياسة المالية العامة من حالة الحياد وصار لها دور كبير في تحفيز الطلب عن طريق قيام الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي مما يفضي إلى حصول اختلال في موازنة الدولة في الأجل القصير ، مروراً بمفهوم التخطيط المركزي في الفكر الاشتراكي الذي اتخذه أسلوباً لإدارته إذ صارت المالية العامة جزءاً لا يتجزأ من الخطة المركزية وصولاً إلى الفكر المعاصر الذي أعتبر إن زيادة الإنفاق الحكومي المرتبط بزيادة الضرائب تقييداً للحرية الفردية ودعا إلى تخفيض هذا الإنفاق ، ونتيجة لتوسع وظائف الدولة فقد اتبع ذلك اتساعاً الدور السياسة المالية وإدارتها إذ لم يقتصر دور الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة وإنما صارت أداة مهمة من الأدوات التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي إضافة إلى دور النفقات العامة والإيرادات العامة في إعادة توزيع الدخل . لذلك ونتيجة لمسيرة وتطورات أدوات السياسة المالية فأن النظم الاقتصادية المعاصرة على اختلافها أخذت على عاتقها تحقيق هدفها في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لإفراد المجتمع من أجل تبني هذه النظم مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي طليعتها رفع معدل النمو الاقتصادي والتسريع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع عادل للدخل والثروة وإشباع الحاجات العامة ، ولهذا أخذت بتبني أدوات السياسة المالية وتأثيرها على عرض النقد ، إذ إن أدوات السياسة المالية تضطلع بتحقيق هذا الدور في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة Study Problem :

تتمثل مشكلة الدراسة في مدى قدرة السياسة المالية بأدواتها الرئيسية المتمثلة بالإنفاق العام والإيراد العام والضرائب والدين العام الداخلي في التأثير على متغير عرض النقد في العراق .

أهمية الدراسة Study Important :

تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن إن تلعبه أدوات السياسة المالية في التأثير على متغير عرض النقد للنهوض بواقع الاقتصاد والتغلب على المشاكل التي يعاني منها العراق الذي وقع عليه الاختبار كبلد عينة للدراسة ، ولهذا تحاول الدراسة إبراز دور السياسة المالية وإعطاء تصور واضح للاقتصاد العراقي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

أهداف الدراسة Study Target :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم تطورات أدوات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي ، وتقويم تأثيراتها وصفياً وقياسياً على متغير عرض النقد .

فرضية الدراسة Study Hypotheses :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن أدوات السياسة المالية في العراق ذات تأثير على متغير عرض النقد Ms2 ، وهذا التأثير يفرز نتائج ايجابية أو سلبية على الاقتصاد ككل في ظل الظروف المختلفة التي يمر بها الأقتصاد العراقي .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لإدوات السياسة المالية وعرض النقد

أولاً: أدوات السياسة المالية

هي الوسائل التي تنفذها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية فتؤدي الأهداف المنشودة. أو بتعبير أدق هي مجموعة الوسائل المالية من أدوات الجباية ومن أدوات الإنفاق العام وغيرها التي يمكن أن تؤثر على حالة النشاط الاقتصادي وتؤدي لتحقيق الأهداف العامة إن هذا التعريف الشامل يوضح أن الأدوات المالية متنوعة وكثيرة ، وتختلف من بلد لأخر[1]. استناداً لذلك يمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين هما :

1 ـ النفقات العامة : أدى تطور دور الدولة إلى تطور مفهوم النفقة العامة فقد كانت النفقة العامة في الإطار التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة (الدفاع والأمن والأشغال) تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع وبالتالي حرمان الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن مع توسع دور الدولة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم عام 1929 . أخذت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي وفي مواجهة الأزمات الاقتصادية . ومع تطور مفهوم الدولة من (المحايدة) إلى (المتدخلة) ، ثم إلى الدولة (المنتجة) تطورت النفقات العامة تطوراً هاماً ، وذلك تحت تأثير الاعتبارات الآتية :

1. تعدد أغراض النفقات العامة ، فلم تعد تلك الأغراض مقصودة على تمويل وظائف الدولة ، بل أصبحت أحدى أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في البلدان النامية .
2. أتسمت الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار وشكلت نسبة مهمة من الدخل القومي .

توسع دور الإيرادات العامة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وعدم اقتصارها على تمويل النفقات العامة[2] . وبعد أن أتضح لنا تطور طبيعة النفقة العامة ، ينبغي أن نحدد المقصود بالأنفاق العام هو (إحدى الوسائل المالية الهامة التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا أزداد حجم الإنفاق الحكومي يزداد الطلب ، وبالمقابل إذا أنخفض حجم الإنفاق الحكومي ينخفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد أي في حالات الركود تقوم الدولة بتحفيز الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي لتشجيع زيادة الإنتاج وبالمقابل تقوم الدولة في حالات التضخم بتخفيض الإنفاق الحكومي مما يؤدي لتخفيض حجم الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدلات التضخم)[3].

ويعد التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة من أهم التقسيمات والذي يشمل النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

النفقات الحقيقية تتمثل بالنفقات التي تؤديها الدولة وتحصل على مقابل نظير هذه النفقات سواء كان عملا أو سلعة أو خدمة كالإجور والرواتب ، وكذلك النفقات الاستثمارية .

النفقات التحويلية أو التوزيعية تتمثل بالنفقات التي تؤديها الدولة ولا تحصل نظير إنفاقها على مقابل والهدف من ذلك تحويل القوة الشرائية بين طبقات المجتمع للأحتفاظ بثبات الدخل القومي مثل الدعم الحكومي والمنح والإعانات.

2 – الإيرادات العامة : لقد أصبحت الإيرادات العامة من الأدوات المهمة التي لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فهي فضلاً عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأنها أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى فرعين أساسين هما :

الفرع الأول: الضرائب

تعد الضرائب من أهم الإيرادات الاعتيادية للدولة الحديثة والقديمة كما أنها من أقدم الوسائل المالية التي لجأت إليها الدولة لتمويل نفقاتها ، وكانت الضريبة ولا تزال تلعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي وتحتل أهمية خاصة في الدراسات المالية ، وتتمثل هذه الأهمية فيما تقوم به الضرائب بالقيام بالدور الفاعل في إداء الوظائف المالية والاقتصادية والاجتماعية وليس لمجرد كونها فقط مصدراً للإيرادات[4]. إزدادت أهمية الضرائب نتيجة التطور الذي أدى إلى تغير دور الدولة وأهدافها ، وبعد أن اقتصر نشاطها المالي في الفكر التقليدي في توفير الموارد اللإزمة للخزينة للقيام بالنفقات المحدودة ومنع التدخل في النشاط الاقتصادي وسيادة مبدأ حيادية الضريبة ، وعدم تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . بينما أصبح للضريبة في الوقت الحالي لها دور مهم وأداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومن خلالها يمكن المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتغير الهيكل الاقتصادي ، وكما أصبح للضريبة دور مهم في تدعيم وتطبيق الفكر السياسي في المجتمع الذي تعمل فيه[5]. وعليه يمكن تعريف الضريبة بأنها " عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو احدها هيئاتها العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"[6] .

الفرع الثاني: الدين العام

يمثل الدين العام القائم في مدة معينة حجم الإقتراض السابق لتلك المدة والذي لم يسدد بعد . وينشأ الدين العام كنتيجة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالأقتراض ، وتقترض الحكومات محلياً من المصرف المركزي أو المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية وغير المالية فضلاً عن الجمهور . وتقترض الحكومات من الخارج أيضاً من خلال الأسواق الدولية من المؤسسات الخاصة أو العامة أو الإقليمية أو الدولية ، ويترتب على الأقتراض سواء أكان محلياً أم خارجياً تكلفة يتحدد مقدارها بسعر الفائدة وحجم الأقتراض ، وعادة ما يكون حجم الأقتراض بمقدار تمويل العجز في الموازنة ويأتي هذا العجز مصاحباً لتوسع النفقات العامة بأكثر من الإيرادات العامة إذ تلجأ الدولة إلى الأساليب النقدية التي تتمثل أساساً بالإصدار النقدي لتغطيتها أي لجوئها إلى عقد القروض العامة[7]. .ويمكن تعريف الدين العام على أنه الاموال التي تقترضها الحكومة من الافراد والمؤسسات لمواجهة احوال طارئة ولتحقيق اهداف مختلفة وذلك عندما لا تكفي الايرادات العامة لتغطية النفقات العامة التي تتطلبها هذه الاحوال الطارئة ، مثل الحرب وحالة التضخم الشديد، ولتمويل مشروعات التنمية ولمواجهة النفقات الجارية العادية حتى تحصيل الضرائب، إذ إن مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تماماً مع مواعيد النفقات الجارية. ويمكن أن يكون الدين

العام في شكل سندات غير قابلة للتداول أو أذونات خزانة لمدة ثلاثة اشهر تقريباً أو سندات قابلة للتداول[8].

يعرف الدين العام على أنه اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف المدين وعادة ما تكون الدولة أو أي شخص معنوي عام بتسديد أقساط وفوائد القرض (في حالة القرض الخارجي) أو اطفاء سندات القرض مع تسديد فوائده (في حالة القرض الداخلي) خلال مدة زمنية معينة، وابتداءً من تاريخ معين وبفائدة محددة في عقد القرض وبطريقة معينة للسداد متفق عليها بين الطرفين[9] . كما أن الدين العام، المحلي والخارجي، قد يفيد الاقتصاد من حيث المساهمة في تمويل التنمية اذا كان الاقتصاد قادراً على تحمل اعباء هذا الدين، وذلك بتحقيق عائد من استثمار الموارد المقترضة يزيد عن تكلفة الاقتراض، ويوفر في مدة لاحقة الموارد المطلوبة لسداد الاعباء الناجمة عن الاقتراض. وقد يؤدي الدين العام الى مصاعب اقتصادية في مراحل لاحقة اذا لم يتمكن الاقتصاد من تحمل اعباء المديونية العامة[10] .

ثانياً : مفهوم عرض النقود

دار جدل واسع بين الاقتصاديين حول أعطاء تعريف محـدد لعرض النقود وكيفيـــة احتسـابه خلال مدة زمنية معينة ، وقد تركز الخلاف حول نقطة أساسية تتمثل بالعناصر التي تؤلف عرض النقود. وقد أطلق كينز(Keynes) على عرض النقود بـ(الكمية النقدية) والتي يمكن أن نعرفها على (إنها الأموال ذات القوة الشرائية المباشرة ، أي القدرة على التحول وبشكل مباشر وفي الحال إلى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل وبمعنى آخر هي القدرة على الإبراء من جميع الديون) [11] .

ويرى كينز اقتراباً منه إلى عالم الواقع ضرورة توسيع دائرة النقود لتشمل الودائع المصرفية لأجل وكذلك أذونات الخزينة ، وأما صندوق النقد الدولي فقد اعتبر الكمية النقدية هي (المجموع الصافي للبنكنوت المتداولة زائداً الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، ويستبعد كلاً من العملات المساعدة والودائع لأجل وودائع التوفير من دائرة النقود ويدخلها في دائرة " شبه النقود ") ، و فيما يتعلق ببعض البنوك المركزية العربية كالبنك المركزي المصري فأنه قد وسّع وسائل الدفع لتشمل المجموع الصافي للنقد المتداول خارج البنوك بالإضافة إلى كافة الودائع لدى البنوك التجارية سواء كانت جارية ام آجلة إضافة الى ودائع التوفير والحسابات المدينة ، وأمام هذا الاختلاف في النظر لمفهوم عرض النقد فقد طور الاقتصاديون مع مرور الزمن نظرية أساسية يمكن توسيعها لتشمل تعريفات أخرى أكثر تعقيداً ويمكن أن نعرف عرض النقد بأنه (كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص "المجتمع" خلال فترة زمنية معينة)[12] .

وهذا يعني أن عرض النقد يمثل رصيداً نقدياً وليس تدفقاً نقدياً والفرق بين المصطلحين هو أن الرصيد النقدي يمثل كمية معينة من النقود تقاس في لحظة زمنية معينة .

أما التدفق النقدي يعني كمية معينة من النقود يمكن قياسها خلال مدة زمنية معينة ، وعلى الرغم من هذا الفرق بين المصطلحين إلا إنهما مرتبطان ببعضهما من خلال سرعة دوران الرصيد النقدي* .

المبحث الثاني / تحليل أدوات السياسة المالية في العراق

تمثل السياسة المالية جناح رئيسي للسياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يمكن للحكومة التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ، وإن للسياسة المالية في العراق الدور القيادي

في عقد التسعينات إذ كان لهذه السياسة الدور الكبير في المحافظة على مستويات المعيشة للمواطن العراقي بسبب اعتماد المواطن على الدولة في توفير الحاجات الأساسية بعد فرض العقوبات الاقتصادية فقد وجهت الدولة نصف إنفاقها العام بشكل نفقات تحويلية للمواطن بدون مقابل وتمثلت هذه النفقات في دعم المزارعين من أجل سد الاحتياجات من السلع الزراعية فضلاً عن دعم البطاقة التموينية ودعم الوقود ولكن كان هذا على حساب ارتفاع معدلات التضخم ، وبعد 2003 توسع الإنفاق الحكومي ليشمل فقرات أخرى منها هيأة دعاوي الملكية ونفقات استيراد الطاقة الكهربائية ونفقات الانتخابات ومنح الشركات والهيئات[13] .

وعند صدور قانون وزارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 والذي نظم الإجراءات التي تحكم وتبني تنفيذ الموازنة الاتحادية للعراق والأمور المتعلقة ، وقد وضعت السياسة المالية أسس واتجاهات التخطيط المالي في العراق وتحديد الإطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية وتهيئة وسائل إعداد الخطة والإشراف على تنفيذها [14]. وسيتم الاقتصار على تحليل تطور النفقات العامة والإيرادات العامة والضرائب العامة والدين العام الداخلي في العراق فقط بصورة إجمالية دون الأدوات الأخرى للسياسة المالية.

1 ـ تطور النفقات العامة
2- تطور الإيرادات العامة
3 ـ تطور الضرائب العامة
4 ـ تطور الدين العام الداخلي

1- تطور حجم النفقات العامة للمدة (1990 – 2014) :

تميزت هذه المدة بتزايد حجم الإنفاق الحكومي بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص ، بسبب ظروف الحرب وما تبعها من آثار سلبية ، وفرض العقوبات الدولية ، إذ ازدادت النفقات العامة بمعدلات نمو قد فاقت الزيادة الحاصلة في الإيرادات العامة سواء أكانت بالأسعار الجارية أم الثابتة باستثناء مدة ما بعد عام 2003 . كما أن نسبة الزيادة في النفقات العامة قد تركزت على الجانب الجاري في أغلب الأحيان أكثر من نسبة الزيادة في الإنفاق الاستثماري عدا بعض الحالات النادرة والتي أنصبت على أعادة بناء ما دمرته الحرب، لذا فأن هيكل النفقات العامة غالبا ما يعكس الطبيعة الاستهلاكية للإنفاق الحكومي خلال مدة الدراسة .

وسيتم تناول تطور النفقات العامة في العراق على مرحلتين وعلى النحو الآتي :

المرحلة الأولى : تطور النفقات العامة للمدة (1990 – 2002) :

الجدول (1) يوضح تطور النفقات العامة ، وفي عام 1990 بلغت النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة (14179) و(8795.91) مليون دينار، وازدادت النفقات العامة بالأسعار الجارية في عام 1991 إلى (17497) مليون دينار بمعدل نمو يبلغ (23.40%) والنفقات بالأسعار الثابتة انخفضت بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (56.93%) أي أن الزيادة في النفقات العامة كانت زيادة ظاهرية وليست حقيقية بسبب ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن التمويل بالعجز وانخفاض الإيرادات النفطية وتوقف تصدير النفط بعد حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق . شهد عام 1992 زيادة كبيرة في النفقات العامة بالأسعار الجارية إذ بلغت (32883) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (87.94%) ومعدل النمو بالأسعار الثابتة بلغ (2.27%) وهي التي تمثل الزيادة الحقيقية في النفقات

العامة أما النسبة المتبقية (85.67%) فهي زيادة ظاهرية . واستمرت الزيادة في النفقات العامة بالأسعار الجارية في الأعوام 1993 – 1995 بمعدلات نمو مرتفعة بلغت(109.70 ، 189.74 ، 246.36)% وبلغ حجم الإنفاق لهذه الأعوام(68954)، (199442) و(690783) مليون دينار وهذه الزيادة في النفقات العامة في المدة من 1990 – 1995 كانت تتركز في دعم الإنتاج الزراعي من أجل سد حاجة البلد من المحاصيل الزراعية بعد توقف الاستيراد وهذه الزيادة كانت ممولة عن طريق الإفراط في الإصدار النقدي الجديد الذي سبب ارتفاع معدلات التضخم[15] ، وهذا ما يعكسه النمو في النفقات العامة بالأسعار الثابتة إذ سجلت معدلات نمو سالبة بلغت (31.83%)، (51.15- %) و(23.27- %) أي أن الزيادة كانت ظاهرية وليست حقيقية . وفي عام 1996 شهدت النفقات العامة بالأسعار الجارية انخفاضاً بلغ (542542) مليون دينار بعد إن كانت في العام السابق (690783) مليون دينار وبمعدل نمو سالب(21.46-%) والسبب هو اتخاذ الحكومة إجراءات تقشفية لمعالجة التضخم المنفلت عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد أوجه الإنفاق وتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم وإلغاء الدعم والإعفاءات فضلاً عن توقيع مذكرة التفاهم، أما معدل نمو النفقات بالأسعار الثابتة كانت سالبة أيضاً بلغ (7.13- %) . شهد عام 1997 زيادة مرة أخرى في النفقات العامة إذ بلغت (605802) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (11.66%) في حين إن معدل النمو السنوي للنفقات بالأسعار الثابتة كانت سالبة (9.24- %) أي إن الزيادة ليست زيادة حقيقية وإنما كانت ظاهرية .

واصلت النفقات العامة بالأسعار الجارية الزيادة في عامي 1998 و 1999 وبمعدلات نمو متباينة بلغت (51.95%) و(12.28%) على التوالي في حين كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة مختلفة في عام 1998 إذ كان معدل النمو (32.39%) وهذه تمثل زيادة حقيقية والنسبة المتبقية (19.56%) كانت زيادة ظاهرية بسبب التضخم ، ولكن عام 1999 كان معدل النمو في النفقات العامة بالأسعار الثابتة سالباً بلغ (0.26- %) يعني إن هذه الزيادة كانت ظاهرية . واستمرت الزيادة في النفقات العامة في الأعوام 2000 – 2002 إذ بلغت (1498700)، (2079727) و(2518285) مليون دينار وبمعدلات نمو بلغت (45.0%)، (38.1%) و(21.68%) على التوالي ، وقد سجلت النفقات بالأسعار الثابتة معدلات نمو سنوية بلغت في عام 2000 (38.13%) التي تمثل زيادة حقيقية (6.87%) زيادة ظاهرية ، أما عام 2001 فكان (18.67%) وهي زيادة حقيقية والمتبقي (19.43%) زيادة ظاهرية ، وعام 2002 كان (1.98%) تمثل زيادة حقيقية في النفقات العامة مقابل (19.7%) زيادة ظاهرية .

جدول (1)
تطور النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 ـ 2014) مليون دينار

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الجارية (1)	معدل نمو النفقات العامة بالأسعار الجارية % (2)	النفقات العامة بالأسعار الثابتة 100=1988 (3)	معدل نمو النفقات العامة بالأسعار الثابتة % (4)
1990	14179	—	8795.91	—
1991	17497	23.40	3788.05	-56.93
1992	32883	87.94	3874.06	2.27
1993	68954	109.70	2640.80	-31.83
1994	199442	189.24	1289.92	-51.15
1995	690783	246.36	989.78	-32.27
1996	542342	-21.46	919.24	-7.13
1997	605802	11.66	834.32	-9.24
1998	920501	51.95	1104.58	32.39
1999	1033552	12.28	1101.68	-0.26
2000	1498700	45.0	1521.73	38.13
2001	2069727	38.1	1805.85	18.68
2002	2518258	21.68	1841.50	1.98
2003	1982548	-21.27	1093.51	-40.6
2004	32117491	1520.01	13952.96	1175.98
2005	26375175	-17.88	8366.19	-40.04
2006	38806679	47.13	8033.27	-3.98
2007	39031232	0.58	6157.54	-32.13
2008	59403375	52.19	9154.60	48.24
2009	52567025	-11.50	8334.54	-8.95
2010	70134201	33.41	10853.21	30.21
2011	78757666	12.29	11541.86	6.35
2012	105139576	33.49	14528.28	25.88
2013	119127556	13.30	16161.23	11.24
2014	83556226	-29.85	11086.89	-31.40

المصدر : ـ وزارة المالية ، دائرة الموازنة
ـ البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرات السنوية (2006 - 2008 ـ 2009 ـ2013ـ 2014)
ـ الأعمدة (2 ـ 4) من عمل الباحث
ـ العمود (3) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) .

المرحلة الثانية : تطور النفقات العامة للمدة (2003ـ 2014) :

شهد عام 2003 انخفاضاً في النفقات العامة إذ بلغت (1982548) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (21.27 - %) أما النفقات بالأسعار الثابتة فقد سجلت أيضاً معدل نمو سالب بلغ (40.6- %) والسبب في

هذه الإنخفاض هو احتلال العراق وتعطيل الكثير من المشاريع العامة . لكن شهد عام 2004 عودة الزيادة في النفقات العامة وبمعدل نمو مرتفع جداً بلغ (1520.01%) وكان النمو بالأسعار الثابتة بلغ معدلاً مرتفع أيضاً بلغ (1175.98%) أي أن هذه النسبة الكبيرة كانت زيادة حقيقية والنسبة (344.03%) هي زيادة ظاهرية ، وتعزى هذه الزيادة في النفقات إلى زيادة الإنفاق من اجل السيطرة على الوضع الأمني وكذلك تعديل الأجور والرواتب والمخصصات . تراجعت النفقات العامة بالأسعار الجارية في عام 2005 إذ بلغت (26375175) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (17.88- %) وكذلك سجل معدل النمو في النفقات العامة بالأسعار الثابتة قيمة سالبة بلغت (40.04- %) . وعاودت النفقات العامة الزيادة في عامي 2006 2007 بمعدلات نمو بلغت (47.13%) و(0.58%) في حين أن معدل النمو بالأسعار الثابتة كان سالب فبلغ (3.98- %) و(23.13- %) على التوالي ، ومعنى ذلك أن الزيادة في النفقات العامة كانت ظاهرية ، وصلت النفقات العامة إلى أعلى مستوى لها عام 2008 ، إذ ارتفعت النفقات العامة بالأسعار الجارية إلى (59403375) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (52.19%) ، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة بلغ (48.24%)، وأن سبب هذه زيادة في النفقات يعود إلى الزيادة في النفقات التشغيلية لا سيما الرواتب فضلاً عن زيادة النفقات الاستثمارية . تراجعت النفقات العامة إلى (52567025) مليون دينار عام 2009 بالأسعار الجارية ، إذ حققت معدل نمو سالب (11.50- %) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالب أيضاً (8.95- %) ، وكان ذلك بسبب السياسات الانكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة للأزمة المالية في تلك المدة. عاودت النفقات العامة بالأسعار الجارية الزيادة في الأعوام 2010 – 2013 بمعدلات نمو موجبة ومتباينة بلغت (33.41 ، 12.29 ، 33.49 ، 13.30)% وقد سجلت النفقات بالأسعار الثابتة معدلات نمو موجبة ومتباينة أيضا بلغت (30.21 ، 6.35 ، 25.88 ، 11.24)% على التوالي .

سجل عام 2014 انخفاضاً كبيراً في النفقات العامة إذ بلغت بالأسعار الجارية (83556226) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (29.85-%) أما بالأسعار الثابتة سجلت معدل نمو سالب أيضاً (31.40- %) والسبب في هذا الانخفاض جاء لإنخفاض النفقات بشقيها (الجارية والاستثمارية) نتيجة لعدم إقرار الموازنة .

2 ـ تطور الإيرادات العامة للمدة (1990 – 2014) :

في بداية التسعينات أخذت الإيرادات العامة بالتراجع وقد استمرت هذه الحالة خاصة بالأسعار الثابتة ، وذلك بسبب ظروف الحصار الاقتصادي وحرب الخليج الثانية وما لحقت بها من اضطرابات أمنية وسياسية وبعد العمل بمذكرة التفاهم واستئناف تصدير النفط ارتفعت الإيرادات العامة ، كما شهدت الإيرادات العامة زيادات كبيرة بعد عام 2003 ، وغالباً ما كان سبب تلك الزيادة يعود إلى ارتفاع حجم الإيرادات النفطية وهذا يعكس الطبيعة الأحادية للاقتصاد العراقي . وسيتم تناول تطور الإيرادات العامة في العراق على مرحلتين وعلى النحو الآتي :

المرحلة الأولى : تطور الإيرادات العامة للمدة (1990 – 2002):

يمكن توضيح تطور الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالجدول (2) . ففي عام 1990 بلغت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة (8491) و(5267.4) مليون دينار، وتراجعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (4228) مليون دينار عام 1991 ، إذ حققت معدل نمو سالب مقداره (50.2- %) أما معدل النمو بالأسعار الثابتة كان سالباً أيضاً بلغ (82.6- %) ، وأن سبب هذا التراجع

يعود إلى إحداث حرب الخليج الثانية وتراجع الإيرادات النفطية فضلاً عن الأحداث السياسية والاضطرابات الأمنية والتي أدت إلى صعوبة تحصيل بعض الإيرادات العامة .

عاودت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية الزيادة في الأعوام 1992 – 1995 بمعدلات نمو مرتفعة بلغت (19.4 ، 78.3، 185.2 ، 317.0)% على التوالي ، وحجم الإيرادات لهذه الأعوام بلغت (5047)، (8997)، (25659) و (106986) مليون دينار، وحققت الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة معدلات نمو سالبة بلغت (35.0- ، 42.1- ، 52.1- ، 7.6-)% على التوالي ، بسبب لجوء الدولة لسياسة التمويل بالعجز التي أصبحت السبيل الرئيسي بعد توقف الصادرات النفطية في توفير الموارد المالية لغرض تمويل الإنفاق الحكومي المركزي أي أن الزيادة في الإيرادات العامة كانت نقدية غير حقيقية الذي دفع بمعدلات التضخم نحو الارتفاع .

وقد ارتفعت الإيرادات العامة في عامي 1996 و 1997 إلى (17 8013) و(410537) مليون دينار بالأسعار الجارية محققة نمو سنويا (66.4%) و(130.76%) على التوالي ، أما بالأسعار الثابتة بلغت نسبة النمو (96.8%) و(87.5%)، وكان ذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية بموجب مذكرة التفاهم .

استمرت الزيادة في الإيرادات العامة في الأعوام 1998 – 2000 بلغت (520430)، (719065) و(1133034) مليون دينار بمعدلات نمو متفاوتة بلغت (26.8 ، 38.2 ، 57.6)% على التوالي ، وأما الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو مرتفعة بلغت في عام 1998 (10.5%) التي تمثل زيادة حقيقية والمتبقي (16.3%) زيادة نقدية ، أما عام 1999 كان معدل النمو بالأسعار الثابتة (22.7%) وهي زيادة حقيقية والمتبقي (15.5%) زيادة نقدية ، عام 2000 كان معدل النمو يبلغ (50.1%) التي تمثل زيادة حقيقية في الإيرادات العامة مقابل (7.5%) زيادة نقدية .

وأصلت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية الارتفاع في عامي 2001 و 2002 وبمعدلات نمو بلغت (13.8%) و(52.9%) على التوالي ، وبالمقابل كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة مختلفة ، كان معدل النمو سالب (2.2- %) عام 2001 يعني أن الزيادة كانت نقدية ، ولكن عام 2002 كان معدل النمو بالأسعار الثابتة موجب (28.1%) تمثل زيادة حقيقية والنسبة المتبقية (24.8%) زيادة نقدية.

جدول (2)

تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2014)

مليون دينار

السنوات	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية (1)	معدل نمو الإيرادات العامة % (2)	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة 100=1998 (3)	معدل نمو الإيرادات العامة % (4)
1990	8491	—	5267.4	—
1991	4228	-50.2	915.3	-82.6
1992	5047	19.4	594.6	-35.0
1993	8997	78.3	344.6	-42.1
1994	25659	185.2	166.0	-51.8
1995	106986	317.0	153.3	-7.6
1996	178013	66.4	301.6	96.8
1997	410537	130.6	565.4	87.5
1998	520430	26.8	624.5	10.5
1999	719065	38.2	766.5	22.7
2000	1133034	57.6	1150.4	50.1
2001	1289246	13.8	1124.9	-2.2
2002	1971125	52.9	1441.4	28.1
2003	2146346	8.9	1183.9	-17.9
2004	32982739	1436.7	14328.9	1110.3
2005	40502890	22.8	12847.5	-10.3
2006	49055545	21.1	10154.9	-21.0
2007	54599451	11.3	8638.7	-14.9
2008	80252182	47.0	12367.6	43.2
2009	55209353	-31.2	8753.5	-29.2
2010	70178223	27.1	10860.0	24.1
2011	108807392	55.0	15945.6	46.8
2012	119817224	10.1	16556.4	3.8
2013	113840076	-5.0	15443.9	-6.7
2014	105386623	-7.4	13983.5	-9.5

المصدر: وزارة المالية ، دائرة الموازنة

ـ البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرات السنوية (2006 - 2008 – 2009 – 2013 - 2014) .
ـ الأعمدة (2 – 4) من عمل الباحث .
ـ الأعمدة (3) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) .

المرحلة الثانية : تطور الإيرادات العامة للمدة (2003 – 2014)

وبعد الحرب الاخيرة في عام 2003 ارتفعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (2146346) مليون دينار وبمعدل نموي سنوي بلغ (8.9 %) يقابله معدل نمو سالب بالأسعار الثابتة (17.9- %) بسبب زيادة الإيرادات النفطية .

كما ارتفعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (329882739) مليون دينار عام 2004 ، بمعدل نمو سنوي (1436.7%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو السنوي (1110.3%) ، وذلك بسبب

زيادة أسعار النفط والصادرات النفطية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة . استمرت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية بالزيادة في الأعوام 2005 – 2007 بمعدلات نمو متذبذبة بلغت (22.8 ، 21.1 ، 11.3)% على التوالي ، أما بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو سالبة (10.3- ، 21.0- ، 14.9)% على التوالي ، يعني أن هذه الزيادة كانت نقدية . حققت الإيرادات العامة أعلى مستوى لها عام 2008 مقارنة بالسنوات السابقة إذ بلغت (80252182) مليون دينار بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي (47%) ، وكان معدل النمو بالأسعار الثابتة (43.2%) ، وأن هذه الزيادة في الإيرادات العامة كانت بسبب زيادة العوائد النفطية .

فيما انخفضت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية عام 2009 إلى (55209353) مليون دينار ، إذ حققت معدل نمو سالب (31.2- %) ، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة لقد كان سالباً أيضاً بلغ (29.2- %) ، وكان ذلك بسبب الأزمة المالية خلال تلك السنة .

عاودت الإيرادات العامة الارتفاع في الأعوام 2010 – 2012 بلغت (70178232)، (108807392) و(119817224) مليون دينار وبمعدلات نمو متفاوتة بلغت (27.1 ، 55.0 ، 10.1)%على التوالي ، أما النفقات بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو متفاوتة أيضاً بلغت (24.1 ، 46.8 ، 3.8)% على التوالي ، سبب ذلك عودة أسعار النفط للارتفاع مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة . تراجعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية عامي 2013 و2014 إلى (113840076) و(105386623) مليون دينار على التوالي ، إذ حققت معدل نمو سالب بلغت (5.0- %) (7.4- %) على التوالي ، أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالب أيضاً (6.7- %) و(9.5- %) على التوالي، وأن سبب هذا التراجع يعود إلى الهبوط السريع في أسعار النفط العالمية التي أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة .

3 ـ تطور الضرائب العامة للمدة (1990 – 2014)

تؤدي الضرائب دوراً فعالاً في موازنة الدولة وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال دور السياسة الضريبية في التحكم في الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد ، ويتصف النظام الضريبي في العراق بمجموعة من الخصائص أهمها[16] :

1. انه جمع بين الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل ورأس المال) وغير المباشرة (الرسوم الكمركية ورسم الطابع ورسم التسجيل العقاري ورسوم الإنتاج).
2. كثرة الإعفاءات والسماحات في القانون الضريبي بهدف التقليل من الأثر السلبي للضرائب اقتصادياً واجتماعياً.
3. يتميز القانون الضريبي بكثرة التعديلات التي طرأت عليه.
4. يعتبر قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 الملف العربي مقيماً بمجرد دخوله العراق بغض النظر عن المدة التي يقضيها.

5 . وتعد الضرائب وسيلة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لتمويل خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة .

وتتجلى أهمية الضرائب لإي بلد بصورة عامة في دورها التمويلي وتختص هذه الأهمية في تنفيذ السياسة المالية التي تتطلب حشد الموارد الاقتصادية لمواجهة الإنفاق العام ، وتعد الضرائب وسيلة من وسائل التمويل الإجباري والتي تتميز بأهمية خاصة في الدول النامية إذ تعد حصيلة الضرائب أحدى صور الإدخارالإجباري [17] ، وذا كان للضرائب أن تحقق أهداف اقتصادية فأن في مقدمة هذه الأهداف في البلاد النامية هي استخدام حصيلتها لتمويل الموازنة العامة وسنحاول في هذه المطلب تحليل تطور الضرائب العامة من خلال مرحلتين.

المرحلة الأولى / تحليل تطور الضرائب في الإقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2002)

يمكن توضيح تطور الضرائب العامة خلال مدة الدراسة وذلك بالاستعانة بالجدول (3)، إذ توضح البيانات الواردة في الجدول أن الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية والثابتة كما موضح في الجدول (3) بلغت (915) و (567.6) مليون دينار عام 1990. تراجعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية من (915) إلى (411) مليون دينار عام 1991 ، إذ حققت معدل نمو سالب (55.1- %) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالباً أيضاً (84.3- %) ، ويعزى ذلك إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في تلك المدة والتي أدت إلى عدم قدرة الدولة من تحصيل أغلب الإيرادات الضريبية .

إذ نلاحظ أن الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية قد ارتفعت حصيلتها بشكل كبير من (578) مليون دينار عام 1992 إلى (13641) مليون دينار عام 1995 على التوالي ، وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت (40.6 ، 124.9 ، 164.3 ،297)% على التوالي ، النمو بالأسعار الثابتة كانت سالبة بلغت (23.5- ، 26.9- ، 55.4- ، 12.0-)% على التوالي ، بسبب لجوء الدولة إلى وسائل التمويل الأخرى ومن ضمنها الإيرادات الضريبية لتعويض هذا النقص في التمويل، وربما نسبة الزيادة هذه هي زيادة نقدية وليست زيادة حقيقية ناتجة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار. ففي عام 1996 ارتفعت الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية بلغت (29699) مليون دينار بمعدل نمو سنوي مقداره (117.7%)، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو السنوي (157.5%) ، بسبب الرفع الجزئي للعقوبات الاقتصادية وكذلك أدراك السلطات المالية إنذاك أهمية هذا العامل في التخفيف من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال القيام بأمتصاص الفوائض النقدية لدى الأفراد خاصة قد جعلها تصدر تشريعات ضريبية من شأنها تفعيل دور الضرائب وزيادة إيراداتها وتنويعها[18] . وبعد استقرار الوضع الأمني ، وأثناء مدة العقوبات الدولية ازدادت أهمية الضرائب بسبب تراجع الإيرادات النفطية ، إذ ارتفعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية عام 2002 إلى (593678) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (28.8%) وبالأسعار الثابتة كان معدله (8.0%) ، وأما عرض النقد ازداد بمعدل نمو سنوي بلغ (35.7%) .

جدول (3)
تطور الضرائب في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 ـ 2014)
(مليون دينار)

السنوات	الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)	الإيرادات الضريبية بالأسعار الثابتة 100=1988 (3)	معدل النمو % (4)
1990	915	—	567.6	—
1991	411	-55.1	89.0	-84.3
1992	578	40.6	68.1	-23.5
1993	1300	124.9	49.8	-26.9
1994	3436	164.3	22.2	-55.4
1995	13641	297.0	19.5	-12.0
1996	29699	117.7	50.3	157.5
1997	72264	143.3	99.5	97.8
1998	129081	78.6	154.9	55.6
1999	229548	77.8	244.7	58.0
2000	328113	42.9	333.2	36.2
2001	460895.5	40.5	402.1	20.7
2002	593678	28.8	434.1	8.0
2003	349	-99.9	0.2	-100.0
2004	159644	45643.3	69.4	35929.1
2005	495282	210.2	157.1	126.5
2006	591229	19.4	122.4	-22.1
2007	1228336	107.8	194.3	58.8
2008	985837	-19.7	151.9	-21.8
2009	3334809	238.3	528.7	248.0
2010	1532438	-54.0	237.1	-55.2
2011	1783593	16.3	261.4	10.2
2012	2633357	47.6	363.9	39.2
2013	2876856	9.2	390.3	7.3
2014	1885127	-34.4	250.1	-35.9

المصدر : العمود (1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ـ المجموعة الإحصائية للبنك المركزي ، عدد خاص 2003 .

ـ البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، سنوات متفرقة .

ـ العمود (3) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) .

ـ الاعمدة (2 ، 4) من عمل الباحث .

المرحلة الثانية / تحليل تطور الضرائب في الإقتصاد العراقي للمدة (2003 ـ 2014)

لقد تراجعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية عام 2003 إلى (349) مليون دينار ، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب بلغ (99.9- %) ، أما بالأسعار الثابتة كان معدله السنوي سالب أيضاً بلغ (100%) كان ذلك بسبب الحرب الأخيرة عام 2003 التي تعرض لها العراق وتدهور الوضع الأمني وتدمير البنية التحتية وأغلب المؤسسات الحكومية الأمر الذي صعب من مهمة تحصيل الضرائب ، هذا فضلاً عن تزايد الإيرادات النفطية قد قلل من أهمية الإيرادات الأخرى لا سيما الضريبية . استمرت حصيلة الضرائب

بالتذبذب في المعدلات النمو السنوية ضمن مستويات متواضعة حتى بلغت أعلى حصيلة لها عام 2009 بمقدار (3334809) مليون دينار بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي بلغ (238.3%) يقابله نمو بالأسعار الثابتة (248%) ، بسبب تراجع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بفعل الأزمة المالية العالمية عام 2008 .

وقد تراجعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية إلى (1532438) مليون دينار عام 2010 ، إذ حققت معدل نمو سالب بلغ (54.0- %) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدله السنوي سالب أيضا (55.2-%) ، سبب ذلك يعود لزيادة العوائد النفطية .

عاودت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية الزيادة في الأعوام 2011 – 2013 وبمعدلات نمو متباينة بلغت(16.3، 47.6، 9.2)% على التوالي، ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة بلغت (10.2، 39.2، 7.3)% على التوالي ، سبب ذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى ذلك لإنخفاض المستمر في الإيرادات النفطية . في عام 2014 انخفضت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية إلى (1885127) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (34.4- %) وأما معدل النمو بالأسعار الثابتة كانت سالبة (35.9- %)، يعود سبب ذلك إلى عدم إقرار الموازنة العامة للدولة لهذا العام.

4 ـ تطور الدين العام الداخلي للمدة (1990 – 2014) :

نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينات المتمثلة بحرب الخليج الثانية وما تلاها من حصار اقتصادي وتوقف صادرات العراق النفطية سبب كل ذلك عجز مزمن في الموازنة العامة للدولة منذ عام 1990 واستمر هذا العجز حتى عام 2003 .

ونتيجة لهذا العجز في الموازنة لجأت الحكومة العراقية إلى أسلوب التمويل التضخمي من خلال أدوات الدين العام المتمثلة بالسندات وحوالات الخزينة، الأمر الذي جعل السياسة النقدية سياسة مسخرة للسياسة المالية هدفها الأساسي هو تمويل العجز المالي الحكومي . وتجدر الإشارة هنا بأنه يمكن التأكيد على أن الدين العام يلعب دوراً مهماً في تخفيف هذه الموجات التضخمية ، من خلال التأثير في عرض النقد وكيفية إنفاق مبالغ الدين في مشاريع استثمارية تعمل على زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأتساع مرونة الجهاز الإنتاجي، كما يعتمد تأثير أدوات الدين العام (السندات الحكومية وحوالات الخزينة) على التضخم تبعاً لتباين هاتين الأداتين من حيث أجل الاستحقاق ونسبة الفائدة الممنوحة عليها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الأثر النقدي الذي يتعلق بالجهة التي سوف تقوم بتمويل ذلك الدين عن طريق اقتنائها لأدوات الدين العام.

وفي ما يتعلق بالجهات التي تستثمر أموالها ، فإنها تفضل تلك الأصول التي تتميز بقصر آجال استحقاقها وارتفاع فوائدها، أما الجهات المقترضة (المقصود بها الحكومة) فأنها تفضل أصول مالية طويلة الأجل ونسبة فائدة منخفضة بغض النظر عن الهدف منها سواء كان تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة أو معالجة التضخم .

وفي العراق فأن كلتا الأداتين (السندات الحكومية وحوالات الخزينة) لم تحقق للسياسة النقدية غايتها في معالجة التضخم، بل بالعكس لعب الدين العام دوراً بارزاً في تفاقم مشكلة التضخم سواء من حيث أدوات الدين أو من حيث الجهة التي تقتني هذه الأدوات ، ويمكن التميز بين أدوات الدين العام كما يلي [19] :

١ ـ تتميز حوالات الخزينة بكونها قصيرة الأجل في استحقاقها على الرغم من إنخفاض نسبة الفائدة عليها، وبسبب الظروف التي مر بها العراق جعل تمويل العجز عن طريق هذه الأداة تمويل تضخمي لكونها قصيرة الأجل في استحقاقها إضافة ما يترتب عليها من فوائد

٢ ـ تتميز السندات الحكومية في طول آصالها وارتفاع نسبة الفوائد عليها ، وإن استخدام هذه الأداة في تمويل الدين العام يساعد على معالجة التضخم خاصة أذا تم طرحها على الجمهور أو على المصارف التجارية بشرط أن تؤثر على قدرة المصارف في منح الائتمان .

وبعد عام 2003 سعى البنك المركزي سعياً حثيثاً إلى تطوير عمليات السوق المفتوحة من خلال العمليات الإقراضية المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي بدأ البنك المركزي في تطبيقها في أطار تفعيل أدواته غير المباشرة في أدارة السيولة العامة والسيطرة على مناسيبها وصولاً إلى تحديد أسعار فائدة توازنية في السوق النقدي . حيث يمكن للبنك المركزي التأثير في السيولة المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق النقدي وذلك بالإدارة السليمة للسيولة من خلال المزادات (بيع وشراء) والأوراق المالية الحكومية (السندات أو الحوالات الخزينة) .

وقد تضمنت سياسة البنك المركزي الجديدة مزادات الأوراق المالية الحكومية (حوالات الخزينة) لمدة (91) يوم إذ سعى البنك المركزي إلى تطبيقها منذ الشهر السابع من عام 2004 وكذلك الحوالات لمدة (63) يوم و(28) إذ تم تطبيقها في الشهر الأول من عام 2006 وكان الهدف من هذه المزادات ما يلي[20]:

1. توليد حالة من الاستقرار في السيولة لدى المصارف ضمن نفق أسعار تسهيلات الإقراوالإيداع للبنك المركزي .
2. تنشيط حركة السوق قصيرة الأجل .
3. امتصاص العرض الفائض في السيولة العامة .
4. أداة لتمويل نفقات العامة .

إن إقامة مثل هذه المزادات سيساعد على أدارة الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف ، فتقوم وزارة المالية بالتهيئة للإعلان عن بيع الحوالات عن طريق إصدار منشور للعرض والإعلان ، يدرج فيه مواصفات العرض كافة مثل نوع الورقة المالية وزمان انعقاد المزاد ووقت إعلان نتائج المزاد ومضاعفات المبالغ ، ومبلغ العطاء غير التنافسي والحد الأقصى الممنوح من المبالغ وكذلك بالنسبة للعطاء التنافسي وأي معلومات أخرى بتطلبها المزاد ، ويقوم البنك المركزي بعد ذلك نيابة عن وزارة المالية بعده الوكيل المالي ، بأدائه المهام كافة اللازمة لتنفيذ مزادات بيع الحوالات . وفي شهر تشرين الأول من عام 2008 بدأت وزارة المالية بإدارة مزاد الحوالات من موقعها عن طريق نظام (GSRS) وقف نظام المدفوعات الذي يديره البنك المركزي ومن خلال الجدول (4) يمكن استعراض المجموع الكلي للدين الداخلي ويتم ذلك من خلال مرحلتين .

المرحلة الأولى / تحليل تطور الدين العام الداخلي للمدة (1990 – 2002)

إذ يتضح أن المجموع الكلي للدين العام الداخلي بالأسعار الجارية والثابتة قد بلغ (5750) و(3567) مليون دينار عام 1990 ، إذ ازداد حجم الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية إلى (46473) مليون دينار

عام 1991 بمعدل نمو سنوي مقداره (708.2%) ، أما الدين العام بالأسعار الثابتة كان معدله السنوي يبلغ (182.1%) تمثل زيادة حقيقية والمتبقي (526.1%) زيادة نقدية، وأن سبب هذه الزيادة يعود إلى فرض العقوبات الاقتصادية وانقطاع الصادرات النفطية العراقية مما أدى ذلك اللجوء للإستدانة داخلياً من الجهاز المصرفي لغرض تمويل الإنفاق الحكومي . تزايد حجم الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية خلال المدة (1992 – 1995) بمعدلات نمو مرتفعة بلغت(62.1 ، 82.7 ، 134.9 ، 186.8)% على التوالي،أما بالنسبة للدين العام الداخلي بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو سالبة بلغت (11.8- ، 40.6- ، 60.30- ، 36.5-)% على التوالي ، أي أن الزيادة كانت نقدية وليست حقيقية . وسبب هذه الزيادة نتيجة الإستدانة داخلياً من كل من البنك المركزي والمصارف التجارية وذلك لعدم توفر وسائل تمويل أخرى غير تضخمية ، وقد أدى ذلك إلى زيادات كبيرة في الدين العام الداخلي . واصل الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية ارتفاعه خلال المدة (1996– 1997) إلى (1270646) و(1479306) مليون دينار ولكن بنسب اقل من الأعوام السابقة حيث بلغت معدلات النمو السنوية (37.1%) عام 1996 وانخفضت لتصل إلى (16.4%) عام 1997 في حين كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة مختلفة إذ بلغت عام 1996 (62.1%) وهذه تمثل زيادة حقيقية والنسبة المتبقية (25%) زيادة نقدية بسبب التضخم ، لكن عام 1997 بلغ (5.4- %) يعني زيادة نقدية ، بسبب حصول خزانة الدولة على الموارد النفطية بعد استئناف التصدير بشكل جزئي يعود إلى تطبيق مذكرة التفاهم . وواصل الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية الزيادة في عامي 1998 – 1999 بمعدلات نمو متناقصة بلغت (32.9%) و(12.2%) على التوالي ، أما الدين العام الداخلي بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو موجبة عام 1998 بلغت (15.8%) ومعدلات نمو سالبة عام 1999 بلغت (0.4%) . استمرت الزيادة في الدين العام الداخلي في الأعوام (2000 – 2002) وبمعدلات نمو سنوية متفاوتة بلغت (17.3 ، 37.4، 2.3)% على التوالي ، وسجل الدين العام الداخلي بالأسعار الثابتة معدلات نمو سنوية بلغت (11.7%) عام 2000 التي تمثل زيادة حقيقية والمتبقي (5.6%) نقدي، أما عام 2001 كان (18.1%) وهي زيادة حقيقية والمتبقي (19.3%) نقدي ، وفي عام 2002 كان سالب (14.3- %) والتي تعني أن هذه الزيادة كانت نقدية .

جدول (4)
تطور الدين العام الداخلي في الإقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2014)
مليون دينار

السنوات	الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)	الدين العام الداخلي بالأسعار الثابتة 100=1988 (3)	معدل النمو % (4)
1990	5750	—	3567	—
1991	46473	708.2	10061.3	182.1
1992	75318	62.1	8873.5	-11.8
1993	137596	82.7	5269.7	-40.6
1994	323242	134.9	2090.6	-60.3
1995	926988	186.8	1328.2	-36.5
1996	1270646	37.1	2152.9	62.1
1997	1479306	16.4	2037.3	-5.4
1998	1965807	32.9	2358.9	15.8
1999	2205019	12.2	2350.4	-0.4
2000	2585887	17.3	2625.6	11.7
2001	3552885	37.4	3099.9	18.1
2002	3633388	2.3	2656.9	-14.3
2003	5543684	52.6	3057.7	15.1
2004	5925061	6.9	2574.1	-15.8
2005	6255578	5.6	1984.3	-22.9
2006	5307008	-15.2	1098.6	-0.44
2007	5193705	-2.1	821.8	-25.2
2008	4455569	-14.2	686.6	-16.5
2009	8434049	89.3	1337.2	94.8
2010	9180806	8.9	1420.7	6.2
2011	7446859	-18.9	1091.3	-23.2
2012	6547519	-12.1	904.7	-17.1
2013	4255549	-35.0	577.3	-36.2
2014	9520019	123.7	1263.2	118.8

المصدر: العمود (1)
- السنة (1990) – وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية .
- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث :
- السنوات (1991 – 2002) ، المجموعة الإحصائية عدد خاص 2003 ، ص 17 .
- السنوات (2003 – 2006) ، النشرة السنوية ، 2006 ، ص 42.
-السنوات (2007 – 2010) ، النشرة السنوية ، 2010، ص 68.
- السنوات (2011 – 2014) ، النشرة السنوية ، 2014 ، ص 73 .
-العمود (3) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) .
- الاعمدة (2 ، 4) من عمل الباحث .

المرحلة الثانية / تحليل تطور الدين العام الداخلي للمدة (2003 – 2014)

شهد عام 2003 استمرار الزيادة في الدين العام الداخلي إذ بلغت بالأسعار الجارية (5543684) مليون دينار بمعدل نمو سنوي متزايد بلغ (52.6%) ، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي (15.1%) ، وكان ذلك بسبب الحرب الأخيرة وتردي الوضع الأمني والتدهور السياسي الأمر الذي أدى إلى الإستدانة داخلياً لغرض تغطية الإنفاق العام واتجاه نحو القضايا العسكرية والأمنية وتسير المرافق العامة .

وشهد عامي 2004 و 2005 استمرار الزيادة في الدين العام الداخلي إذ كان بالأسعار الجارية (5925061) و(6255578) مليون دينار وبمعدلات نمو متناقصة بلغت (6.9%) و(5.6%) أما بالأسعار الثابتة كانت معدلاته السنوية سالبة (15.8- %) و(22.9- %) على التوالي ، وهذا الانخفاض في معدلات النمو السنوية للدين العام الداخلي بسبب تزايد إيرادات النفط الخام وبفعل تغير سياسات البنك المركزي نحو الاستقلال عن السياسة المالية . شهدت الأعوام 2006 – 2008 انخفاض بالدين العام الداخلي بالأسعار الجارية وبمعدلات نمو سالبة بلغت (15.2- ، 2.1- ، 14.2)% وحجم الدين العام لهذه الأعوام بلغت (5307008) ، (5193705) و(4455569) مليون دينار، أما الدين العام بالأسعار الثابتة سجلت معدلات نمو سالبة أيضا بلغت (0.44- ، 25.2- ، 16.5-)% على التوالي، يعود سبب ذلك إلى تحسين الإيرادات النفطية وبخاصة بعد انتهاء الحصار الاقتصادي بعد عام 2003 . عاود الدين العام الداخلي الزيادة في عامي 2009 و 2010 بمعدلات نمو بلغت (89.3%) و(8.9%) على التوالي ، في حين أن معدل النمو بالأسعار الثابتة كانت (94.8%) و(6.2%) على التوالي ، وسبب ذلك يعود للإزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت إلى بقية الدول ومن ضمنها العراق عام 2008 مما أدى ذلك إلى إنخفاض الإيرادات النفطية العراقية . أما الأعوام 2011 – 2013 شهد تراجع بالدين العام الداخلي بلغ (7446859) ،(6547519) و(4255549) مليون دينار وبمعدلات نمو سالبة بلغت (18.9- ، 12.1- ، 35.2-) % على التوالي ، أما الدين العام بالأسعار الثابتة كانت معدلاته سالبة أيضاً بلغت (23.2- ، 17.1- ، 36.2-)% ، سبب ذلك يعود للارتفاع الحاصل في عوائد النفط . سجل عام 2014 ارتفاعاً بالدين العام الداخلي إذ بلغت (9520019) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (123.7%)، أما بالأسعار الثابتة سجلت معدل نمو موجب أيضاً (118.8%) ، والسبب في ذلك هو الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية مما أدى ذلك اللجوء للإستدانة داخلياً من الجهاز المصرفي .

المبحث الثالث / تحليل تطور عرض النقد في العراق (1990 – 2014)

في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً على العراق دمرت أغلب البنى التحتية والاقتصادية ، أعقبها فرض العقوبات الاقتصادية التي عزلت العراق بصورة شبة تامة عن العالم الخارجي إذ توقف تقريباً التبادل التجاري ، وبعد توقف تصدير النفط الذي يعد المورد الأساسي للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتغطية إستيراداته وحاجاته الأخرى بعد أن كان العراق يعتمد على الاستيراد في تلبية 71% من احتياجاته الاستهلاكية عام 1989[21] . لذلك لجأت الدولة إلى الإصدار النقدي وتمويل الموازنة بالعجز فتزايد عرض النقد بشكل كبير مما أدى إلى تخفيض قيمة العملة المحلية وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل لم يسبق له مثيل [22] . ولكن ستقتصر هذه الدراسة على استعراض تطور عرض النقد بالمعنى الواسع M2 فقط وعلى مرحلتين وكما يلي:-

المرحلة الأولى / تطور عرض النقد(M2) في العراق للمدة (1990 – 2002)

من خلال الاستعانة بالجدول (5) نرى أن عرض النقد في عام 1990 بلغ (26983) مليون دينار وقد ازداد عام 1991 ليصل إلى (31722) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (17.5%) واستمر عرض النقد في عام 1992 بالزيادة بمعدلات اكبر إذ بلغ (56829) مليون دينار وبمعدل نمو اكبر من عام 1991 بلغ (79.1%) وكان السبب في هذه الزيادة هو فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وما نجم عنه من انخفاض الإيرادات النفطية مقابل تزايد الإنفاق الحكومي لتلبية متطلبات المواطنين المعيشية فضلاً عن إعادة الأعمار مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لسد العجز المالي الكبير . استمر

عرض النقد بالزيادة في عام 1993 إذ بلغ عرض النقد (113666) مليون دينار وبمعدل نمو (100%) أما عامي 1994 و 1995 فقد شهد زيادة غير مسبوقة عن باقي السنوات بمعدلات نمو كبيرة بلغت (143.6%) و(179.3%) على التوالي .

شهد عام 1996 وعلى خلاف السنوات السابقة التي زاد فيها عرض النقد بمعدلات وصلت تقريباً إلى (200%) ، إذ بلغ عرض النقد (1084172) مليون دينار لينخفض معدل نمو عرض النقد في ذلك العام إلى (40.2%) وهذا الانخفاض جاء نتيجة توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) فضلاً عن الإجراءات التقشفية لمعالجة التضخم المنفلت عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد أوجه الإنفاق وتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم. شهد عام 1997 زيادة في عرض النقد ولكن بمعدل نمو أقل من عام 1996 إذ انخفض معدل النمو إلى (14.6%) . وكان عام 1998 شهد زيادة في معدل النمو في عرض النقد إذ بلغ (32.5%) إذ بلغ عرض النقد (1646240) مليون دينار والسبب يعود إلى قصف الطائرات الأمريكية بغداد مرة أخرى من أجل الضغط على النظام الحاكم فزادت الحكومة الإصدار النقدي من أجل تغطية نفقاتها [23] .

استمرت الزيادة في عرض النقد عام 1999 بمعدل نمو بلغ (12.8%) . أما الأعوام 2000 – 2002 فقد استمر عرض النقد بالزيادة بمعدلات متزايدة بلغت (19.2 ، 28.2 ، 35.7)% على التوالي ، أما حجم السيولة المحلية لهذه الأعوام فقد كانت (2214072)، (2838048) و(3852241) مليون دينار نتيجة التوقعات المتشائمة لدى أفراد المجتمع بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق .

مما تقدم يتبين خلال المدة (1990 ــ 2002) شهد الاقتصاد العراقي في عقد التسعينات وبداية الألفية لغاية 2002 زيادة واضحة وكبيرة جدا في عرض النقد الذي انعكس بصورة مباشرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار والزيادة في معدلات التضخم وبالتالي انخفاض في قيمة الدينار العراقي .

جدول (5)
تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة (1990 – 2014) مليون دينار

السنوات	عرض النقد M2	معدل النمو السنوي %
1990	26983	ـــ
1991	31722	17.5
1992	56829	79.1
1993	113666	100.0
1994	276866	143.6
1995	773337	179.3
1996	1084172	40.2
1997	1242569	14.6
1998	1646240	32.5
1999	1857406	12.8
2000	2214072	19.2
2001	2838048	28.2
2002	3852241	35.7
2003	6953420	80.6
2004	11498148	65.3
2005	14659350	27.5
2006	21050249	43.6
2007	26919996	27.9
2008	34861927	29.5
2009	45355289	30.1
2010	60289168	32.6
2011	72067309	19.5
2012	75336128	4.5
2013	87526585	16.1
2014	90566930	3.4

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، المجموعة الإحصائية ، عدد خاص ، 2003 ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة .

المرحلة الثانية / تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة 2003 – 2014

شهد عام 2003 استمرار الزيادة في عرض النقد إذ بلغ حجم السيولة المحلية (6953420) مليون دينار بمعدل نمو سنوي مرتفع الذي يعد أعلى معدل نمو في هذه المدة بلغ (80.6%) ويعزى ذلك إلى رغبة الإفراد بالاحتفاظ بأرصدتهم النقدية لدى المصارف أو زيادة تلك الأرصدة من اجل تفادي كلفة استبدال العملة أو لتفادي المخاطر الأمنية . وشهد عامي 2004 و 2005 استمرار الزيادة في عرض النقد وبمعدلات نمو متناقصة إذ بلغت (65.3%) و(27.5%) على التوالي وهذا الانخفاض في معدل نمو عرض النقد ناتج عن سعي البنك المركزي في مواجهة التضخم بعد صدور قانونه المرقم 56 لسنة 2004 الذي منحه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية[24] .

شهدت الأعوام 2006 – 2008 استمرار الزيادة في عرض النقد ولكن بمعدلات نمو متباينة إذ كانت منخفضة في عام 2007 بلغت (27.9%) بعد إن كانت في عام 2006 (43.6%) أما عام 2008 شهدت ارتفاعاً في معدل النمو إذ بلغ (29.5%) ، إذ استمرت الزيادة في عرض النقد خلال الأعوام 2009 و 2010 وبمعدلات نمو وصلت إلى (30.1%) و(32.6%) على التوالي ، يعود ذلك إلى زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد . لقد استمر عرض النقد بالزيادة خلال الأعوام 2011 – 2014 وبمعدلات نمو متباينة بلغت (19.5 ، 4.5 ، 16.1 ،3.4)% على التوالي يعود سبب ذلك لتأخير أثر الموازنة العامة

خلال تلك السنين ، أما حجم السيولة المحلية لهذه الأعوام بلغت (72067309)، (75336128) (87526585) و(90566930) مليون دينار .

المبحث الرابع / التحليل القياسي لآثر أدوات السياسة المالية في عرض النقد في العراق :

من أجل بيان أثر أدوات السياسة المالية في عرض النقود في العراق للمدة 1990 – 2014 سنقوم ببناء النموذج لهذا الغرض وسوف يأخذ المراحل الآتية :

اولاً: توصيف النموذج القياسي :

ويقصد به تحديد توصيف المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج [25] ، وفي النموذج الحالي فأن المتغيرات التابعة والمستقلة كما يأتي :

١- المتغير التابع : وهو المتغير الذي يؤثر في النموذج ويتأثر به ويرمز له ب (y)[26] .

ويعتبر عرض النقد بالمعنى الواسع متغير تابع في النموذج .

٢- المتغيرات المستقلة : وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولا تتأثر به .

ثانياً : صياغة النموذج القياسي :

يقصد بصياغة النموذج العملية التي يتم من خلالها التعرف على الدالة الواحدة مثل دالة الطلب أو دالة العرض أو مجموعة معادلات كنموذج السوق مثلا وتسمى بالمعادلات الآنية [27]، وتعتبر مرحلة صياغة النموذج أهم وأصعب مراحل بناء النموذج لأنها تتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها. والنموذج الذي سوف نستخدمه هو نموذج لمعادلة واحدة يعتمد على بيانات سلسلة زمنية للمدة (1990 - 2014) .

ومعادلة النموذج جاءت بالنحو التالي :

$$MS2 = B0 + B1R + B2\ TX + B3\ N + B4\ GX + ui \ldots$$

حيث أن MS2 = عرض النقد بالمعنى الواسع

R = الإيرادات العامة

TX = الضرائب

N = الدين العام الداخلي

GX = النفقات العامة

وهنا سوف يتم تناول كيفية بناء النموذج القياسي لقياس تأثير أدوات السياسة المالية على عرض النقود في العراق للمدة (1990 – 2014) ، من خلال اختبار مختلف أدوات السياسة المالية والمتمثلة بالإيرادات العامة والضرائب والدين العام الداخلي بالإضافة إلى النفقات العامة باعتبارها متغيرات مستقلة والتي بإمكانها التعبير عن حجم الآثار التي تتركها على عرض النقود باعتماد أسلوب الانحدار الخطي البسيط. وفيما يخص المتغيرات التي سيتم تناولها وبحثها هي المتغيرات المستقلة والتابعة وكالأتي :

أ - المتغيرات المستقلة : وقد اشتملت على مجموعة من متغيرات السياسة المالية التي يتم إدخالها في النماذج القياسية وكالأتي :

1 - النفقات العامة : تعد النفقات العامة أحد أدوات السياسة المالية المهمة التي تستخدم لمعالجة العديد من المشاكل الإقتصادية كالتضخم والبطالة والركود وغيرها في معظم البلدان ولا سيما البلدان النامية التي تعاني من هذه المشاكل بصورة كبيرة ولهذا فأن لمتغير الإنفاق العام أهمية لا بد من دراستها في دولة العينة المختارة (العراق) ، وقد تم إدخالها كمتغير مستقل ويرمز لها بـ(EX) وبملايين الدنانير بالأسعار الجارية وهذا المتغير حسب منطوق النظرية الاقتصادية له آثار إيجابية في عرض النقد .

2 - الإيرادات العامة : تم الاعتماد على إجمالي الإيرادات العامة ورمز لها بـ(R) وبملايين الدنانير بالأسعار الجارية وحسب منطوق النظرية الاقتصادية فأن لها تأثير إيجابي في عرض النقود من حيث قوة العلاقة واتجاهاً وهذا ما سيوضحه تقديرات النموذج .

3 - الضرائب : تم الاعتماد على إجمالي الضرائب ورمزنا له بـ(TX) وبملايين الدنانير بالأسعار الجارية وحسب منطوق النظرية الاقتصادية فأن لها تأثير سلبي في عرض النقد من خلال قوة العلاقة واتجاها .

4 - الدين العام الداخلي : ويتضمن هذا المتغير اقتراض الحكومة من البنك المركزي والمصارف التجارية ومصادر التمويل الأخرى المحلية . وهنا المتغير مهم بالنسبة للسياسة المالية من اجل تحقيق أهداف السياسة في تخفيض نسبة العجز ونسبة الدين العام . وقد تم إدخالها كمتغير مستقل ورمزنا لها بـ(N) وبملايين الدنانير بالأسعار الجارية وهذا المتغير حسب منطوق النظرية الاقتصادية له تأثير إيجابي في عرض النقد .

ب - المتغير التابع :

تضمن النموذج القياسي متغير اقتصادي نقدي واحد هو عرض النقد (M2) يمثل هذا المتغير عرض النقد بالمعنى الواسع والذي يتضمن عرض النقد الضيق مضافاً إليها الودائع الزمنية :

$$M2 = M1 + TD$$

حيث إن M1 = عرض النقد بالمعنى الضيق الذي يتضمن العملة لدى الجمهور مضافاً إليها الودائع الجارية .

TD = الودائع الزمنية .

نعتمد في هذه النموذج على M2 كمقياس لعرض النقد وذلك بالاعتماد على ما أكده كلاً من الكلاسيك والنقوديون بأن M المستعملة في دوال تحديد الطلب هي M2 ومما يزيد من تأكيد أهمية هذا المقياس هو أن توظيفات هذا المقياس غالباً ما تكون قصيرة الأجل وهو ما يتناسب مع أهداف السياسة النقدية التي تكون قصيرة الأجل ، وبعد هذا المتغير مهم بالنسبة للسياسة النقدية من أجل تحقيق أهم هدف داخلي للسياسة وهو التوازن الداخلي . علماً أن البيانات تم الاعتماد عليها بالأسعار الجارية .

ثالثاً : اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

يعد اختبار استقراريه السلاسل الزمنية من الاختبارات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة المسار الزمني للمتغير موضوع الدراسة، وتأتي اهمية هذا الاختبار في معرفة اتجاه السلسلة الزمنية هل مستقرة (stationary) ام غير مستقرة (non stationary)اذ ان عدم استقراريه السلسلة الزمنية يؤدي الى نتائج تقديرية غير دقيقة لان الانحدار يكون انحدار زائف (spurious regression) اي ان متوسط وتباين المتغير غير ثابت عبر الزمن، سيؤدي الى عدم دقة المقدرات الاحصائية وارتفاع قيمة R^2فضلا عن ارتفاع معنوية كلا من (F.T).

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج ومعرفة هل أن المتغيرات مستقرة أم لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) بعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) الموسع حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (6) .

جدول (6)

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة

المتغيرات	المستوى			الفروق الأولى		
	A	B	C	a	b	c
MS2	-2.456**	-2.227	-0.015	–	–	–
EX	0.498	-0.332	-2.099	*4.27-	- 4.73*	*4.98-
N	0.835	0.029	*5.212-	–	–	–
TX	0.1744	-0.598	-3.604**	–	–	–
R	1.012	0.060	- 1.944	-4.171*	*4.563-	-4.43*

a تعني الانحدار بدون قاطع

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

c تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه

* ، ** تعني معنوي عند مستوى 1% و 5% على التوالي .

المصدر / نتائج الاختبار في برنامج Eviews 7 .

من نتائج التقدير التي تم الحصول عليها من اختبار (ADF) باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 7 ولجميع المتغيرات نستطيع أن نقرر ما يلي .

١- المتغير Ms2 :

القيمة المحسوبة المطلقة لاختبار (ADF) وللصيغة (A) هي (2.456) اكبر من القيمة الجدولية المطلقة (1.958) وبمستوى معنوية 5% ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة مما يدل على إستقرارية السلسلة الزمنية لهذا المتغير .

٢- المتغير Ex :

من خلال مقارنة القيم المحسوبة لإختبار (ADF) ولجميع الصيغ (a,b,c) مع القيم الجدولية المناظرة لها وبمستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% نجد أن القيم المحسوبة اقل من القيم الجدولية وبذلك نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية لهذا المتغير عند المستوى وبذلك نقوم باختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى للسلسلة الزمنية نجد أن القيم المطلقة المحسوبة ولجميع الصيغ الثلاثة (a,b,c) هي اكبر من القيم المطلقة الجدولية المناظرة لها وبمستوى 1%.

٣- المتغير N:

القيمة المحسوبة المطلقة لاختبار (ADF) وللصيغة (C) هي (5.2127) اكبر من القيمة الجدولية المطلقة (4.4407) وبمستوى معنوية 1% ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة مما يدل على استقرارية السلسلة الزمنية لهذا المتغير .

٤- المتغير Tx:

القيمة المحسوبة المطلقة لاختبار (ADF) وللصيغة (C) هي (3.604) اكبر من القيمة الجدولية المطلقة (3.243) وبمستوى معنوية 5% ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة مما يدل على استقرارية السلسلة الزمنية لهذا المتغير .

٥- المتغير R :

من خلال مقارنة القيم المحسوبة لاختبار (ADF) ولجميع الصيغ (a,b,c) مع القيم الجدولية المناظرة لها وبمستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% نجد أن القيم المحسوبة اقل من القيم الجدولية وبذلك نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية لهذا المتغير عند المستوى وبذلك نقوم باختبار الاستقرارية عند الفروق الأولى للسلسة الزمنية نجد أن القيم المطلقة المحسوبة ولجميع الصيغ الثلاثة (a,b,c) هي اكبر من من القيم الجدولية المناظرة لها وبمستوى معنوية 1% .

رابعاً: نتائج تقدير النموذج القياسي

تم استخدام البيانات التي تمت الإشارة إليها في مرحلة التوصيف وتم تقدير النموذج بالاستناد إلى طريقة المربعات الصغرى (OLS) كونها تعطي أفضل طريقة تقدير خطي غير متحيز (BLUE) [28]، وبالاعتماد على برنامج (Eviews 7) تم التوصل إلى أفضل النتائج وبموجب الصيغة الخطية وكالأتي :

Ms2 = Bo + B1R + B2 TX + B3 EX+ B4 N+ ui…

Ms2 = - 2028318 + 0.27 R – 3.46 TX + 0.37 EX + 2.49N

(S.E) 10369624 0.127662 2.552844 0.102979 0.813736

(t) (- 0.19) (2.12) (- 1.35) (3.65) (3.06)

R^2 = 0.97 **$\bar{R}^2$ = 0.97** **F= 152.55**

D.W = 2.06

لقد كان السبب في اختيار هذه المتغيرات التي تؤثر في عرض النقد Ms2 دون غيرها وذلك بسبب قوة تأثيرها على المتغير التابع وتضم هذه المعادلة المتغيرات المستقلة التي كانت معالمها المقدرة ذات دلالة إحصائية وهذا يساعد على تقليل مجموع مربع الأخطاء (SSR) وكلما كان هذا المجموع قليل كلما زادت القدرة التنبؤية للنموذج .

النتائج الاقتصادية :

أظهرت نتائج التقدير للنموذج أن المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع (Ms2) وأن العلاقة بين Ms2 والإيرادات العامة (R) علاقة طردية وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية . والمعادلة أعلاه توضح أنه كلما زاد الإيراد العام بمقدار وحدة واحدة ازداد عرض النقد (Ms2) بمقدار(0.27) وحدة .

فيما جاءت العلاقة عكسية بين الضرائب (TX) وعرض النقد (Ms2) متوافقة مع المنطق الاقتصادي . كلما ارتفعت الضرائب بمقدار وحدة واحدة انخفض عرض النقد بمقدار (3.46-) وحدة .

في حين كانت العلاقة بين Ms2 لإنفاق العام EX طردية . أي كلما زاد الإنفاق العام بمقدار وحدة واحدة ازداد عرض النقد بمقدار (0.37) وحدة وهذه العلاقة متفقة مع النظرية الاقتصادية. وكذلك الحال بالنسبة لعلاقة Ms2 مع الدين العام الداخلي (N) لقد كانت طردية أيضاً وكلما ازداد الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة ازداد عرض النقد بمقدار (2.49) وحدة وهي نتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية .

ومن الناحية الإحصائية وباستخدام اختبار (t) أظهرت معنوية كل من الإيرادات (R) ، النفقات (Ex) ، الدين العام الداخلي (N) في حين لم تظهر معنوية الضرائب حيث قيمة t المحسوبة اقل من t الجدولية .

أما بالنسبة لمعامل التحديد (R^2) (Coefficien of Determination) فقد أظهر النموذج تقدير (0.97) وهذا يعني أن (0.97) من التغيرات التي تحصل في عرض النقد (Ms2) يعود إلى كل من (R,Tx,N EX,) في حين أن (0.03) تعود لمتغيرات تفسيرية أخرى غير داخلة في النموذج .

ويتضح أيضاً أن قيمة (F) المحتسبة (152.55) كانت اكبر من قيمتها الجدولية حسب ما تكشفه قيمة (P_ value) المرافقة لها والتي كانت بمستوى دلالة 1% ويعني ذلك رفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة مما يدل على معنوية النموذج المقدرة . أما قيمة (D.W) فقد كانت (2.06) وتقع في منطقة القبول وتشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج .

وكذلك يخلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وذلك حسب اختبار كلاين (Klein) .

$$R = \sqrt{R^2} = \sqrt{0}.97 = 0.98 > \bar{R^2}$$

الأستنتاجات والتوصيات

أولاً : الأستنتاجات

1. إن أدوات السياسة المالية تميل لإحداث عدم استقرار في الأوضاع الاقتصادية بسبب القدرة على الزيادة السريعة في الإنفاق العام وعدم القدرة على موازنتها في جانب الإيرادات .
2. إن النفقات العامة كانت السبب الرئيسي في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة طيلة مدة الدراسة (1990 – 2014) .
3. تباطؤ نمو الإيرادات العامة للموازنة لمواكبة نمو الإنفاق العام ، وذلك نتيجة لضعف مرونة الجهاز الضريبي واتساع دائرة الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي وتأثر الإيرادات النفطية بتغيرات أسعار النفط والظروف الخارجية .
4. إن الضرائب في العراق مرت بتذبذب وتفاوت واضح ، فتارة ترجح الهدف الاقتصادي في النصف الأول من التسعينات وتارة ترجح الهدف التمويلي بعد عام 1995 ، وترجح الهدف الاجتماعي بعد عام 2003 من خلال الأعفاءات الاجتماعية .
5. يؤدي ارتفاع معدلات الدين العام الداخلي إلى تحجيم سوق الائتمان المحلي نتيجة توسع الحكومة في إصدار سندات وأذون الخزانة وهو ما يعني مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل وعلى رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وهو ما يعرف اقتصادياً بأثر المزاحمة.
6. لعبت أدوات السياسة المالية دور مهم في التأثير على عرض النقد Ms2 كما عكسه النموذج القياسي المقدر .
7. اثبت النموذج القياسي المقدر إن كل من الإنفاق العام والإيراد العام والدين العام الداخلي تلعب دوراً مهماً في التأثير على متغير عرض النقد من خلال العلاقة الإيجابية التي بينهما وكما عكستها معلمات المتغيرات المستقلة ، بينما كان تأثير الضرائب بالاتجاه المعاكس .

ثانياً: التوصيات

1. يمكن أن تقوم أدوات السياسة المالية بتكملة عمل السياسة النقدية وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل من خلال الاستفادة من تأثير أدواتها المختلفة في عرض النقد وبالتالي فأنه يمكن الاعتماد على أوقات كثيرة على أدوات السياسة المالية في تحقيق أهداف تعد من صميم عمل السياسة النقدية .
2. ترشيد النفقات العامة عبر برنامج تقيد الإنفاق الترفي والغير ضروري والتبذيري ومعالجة الخلل في الهيكل الإنفاقي والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الإنتاجية لما لذلك من أثر في تنويع القاعدة الإنتاجية .
3. تنويع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية لان الاستمرار الاعتماد على إيرادات النفط سيجعل الموازنة العامة تعاني من اختلال مستمر .
4. إعادة النظر في النظام الضريبي في العراق من خلال التشريعات القانونية وزيادة الاهتمام والشمولية وزيادة حصيلة الضريبة ، والعمل على إصدار تشريعات القانونية توسع نطاق الضريبة وأوعيتها والمكلفين بها ، وفي الوقت نفسه تحد من التهرب والإعفاء الضريبي
5. تعزيز استقلال القرار المالي والنقدي وأن يكون مبني على أساس الوضع الاقتصادي القائم والمتوقع مستقبلاً بعيداً عن التجاذبات السياسية والحزبية للكتل السياسية المختلفة المشاركة في العملية السياسية .

6. العمل على اعتماد الأساليب الحديثة والدقيقة لتوفير بيانات أكثر دقة للمتغيرات الاقتصادية في العراق لان ذلك سيجعل نتائج الدراسات أكثر دقة ويمكن الاستفادة منها لتحسين الوضع الاقتصادي في العراق .

المصادر

1. د. علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 2009 ، ص 323 .
2. داود عبد الجبار أحمد ، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية "الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختار " حالة دراسية العراق 1990 –2007 ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، العراق ، 2010 ، ص 14 – 15 .
3. د. علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، مصدر، ص 326 .
4. . د. حامد عبد المجيد دراز ، النظم الضريبية ، الإسكندرية ، دار الجامعية ، 1999 ، ص 181 .
5. عبد الكريم صادق بركات ، الاقتصاد المالي ، مطبعة دمشق ، بيروت ، 1990 ، ص 134 .
6. عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1992 ، ص 151.
7. د. حسين القاضي ، ود. رضوان العمار ، تطوير دور مصرف سورية المركزي لرفع كفاءة محاسبة الدين العام، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 25 ، العدد 5 ، 2003 ، ص 1 .
8. آمين شحاتة ، مصطلحات ومفاهيم ، 2002 . net . ajjazeera ,www :// http.

9. د. طاهر الجنابي ، د. زهير الفتال ، اقتصاديات المالية العامة ، الجامعة المستنصرية ، مطبعة جامعة بغداد، 1985، ص 215 .
10. د. علي التوفيق الصادق ، ود. نبيل عبد الوهاب لطيفة ، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، العدد الرابع ، 1988 ، ص 5 .

11.رشاد العصار ، ورياض الحلبي ، النقود والبنوك ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000، ص 54 .
12.عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1990، ص 106.

13. احمد حسين الهيتي واخرون ، التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة من 1990– 2007 الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ، مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الأنبار ، مجلد (2) ، العدد(3)، 2010 ، ص 12 .
14. فلاح حسن ثويني ، العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الإشارة إلى العراق بعد 2003 ، جامعة القادسية ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد 17 – 18 / 3 / 2009 ، المجلد الثاني ، ص 136 .
15. أكرم عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، الطبعة الأولى، بيت الحكمة ، بغداد، 2002، ص 266.

16. طالب محسن جابر ، ناجحة عباس ، فاطمة عبد جواد ، الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (1971 – 2005) ، مؤتمر الإصلاح الضري بي السادس للفترة (2 – 22 / 2006) ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، 2006 ، ص 76 .

17 .ابتسام علي حسين العزاوي ، تحليل أثر العوامل الاقتصادية على الطاقة الضريبية وقياسه في الاقتصاد العراقي 1985 – 1995 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، 2002 ، ص 78 .

18 د. هدى العزاوي ، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق بحث مقدم للمؤتمر العلمي الضريبي الأول 17 – 18 /10/ 2001 ، ص 17 .

19 قحطان شمران حسن القيسي ، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع أشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2005 ، ص 88 .

20 افتخار محمد ناجي الرفيعي ، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع أشارة تطبيقية للعراق أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2007، ص 167.

21 التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، أبو ظبي ، 1991، ص 115 .

22 د. عبد المنعم السيد علي، وهيل عجمي الجنابي ، الاقتصاد السياسي في العراق 1988 – 1992 ، مجلة بحوث اقتصادية ، العدد الأول ، القاهرة ، 1992 ، ص102.

23 . محمد صالح سلمان ، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراق 1980 – 2005 ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 16 ، العدد 58 ، حزيران 2010 ، ص 147 .

24 مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، آذار ، 2012 ، ص 2 .

25. Stepheng . Schm : Econometrics , Newyork , MC graw (1) Hill Lrmin , 2005 , P15 .

26. د. عادل عبد الغني محبوب ، الاقتصاد القياسي ، الموصل ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الطبعة الأولى ، 1982، ص 22 .

27. د. حسين علي بخيت وسحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، الأردن ، دار اليازدري العلمية للطباعة والنشر ، 2009 ، ص 22 .

28. وليد اسماعيل السيفو ، واخرون ، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 92 .

الملحق (1)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 1990 ـ 2014

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1988 =100
1990	161.2
1991	461.9
1992	848.8
1993	2611.1
1994	15461.6
1995	69792.1
1996	59020.8
1997	72610.3
1998	83335.1
1999	93816.2
2000	98486.4
2001	114612.5
2002	136752.3
2003	181301.7
2004	230184.1
2005	315259
2006	483074.4
2007	632029.8
2008	648891.2
2009	630713.1
2010	646207.5
2011	682366
2012	723689.3
2013	737119.7
2014	753649.3

المصدر / وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ مديرية الأرقام القياسية نشرات مختلفة . ـ الأعوام (2012 ـ 2014) من عمل الباحث .